

فلسطين، والقاضية بتنفيذ حكم الاعدام بحق ٢٦ شخصاً عربياً، ممن اشتركوا في هبة البراق، كان منهم ١٤ من صفد و ١١ من الخليل وواحد من يافا. وقد استبدلت احكام الاعدام بالمؤبد بحق ٢٣ شخصاً، وتمت المصادقة على حكم الاعدام بثلاثة، هم فؤاد حسن حجازي وعطا الزير ومحمد جمجوم، على الرغم من استرحامات اللجنة التنفيذية لدى المندوب السامي البريطاني. ونفذت تلك الاحكام صباح يوم الثلاثاء المصادف ١٧ حزيران (يونيو) سنة ١٩٣٠^(٤٩).

أثار اعدام الشهداء الثلاثة اوساط الرأي العام الفلسطيني. ومع اقتراب اليوم الاربعين على استشهادهم، بدأ الشعب الفلسطيني، في مختلف مدنه وقراه، يعد العدة للاحتفال بهذه المناسبة، الامر الذي تخوّفت سلطات الانتداب من تطوره الى هبة جديدة. ولافشال الاحتفال، ضغط الانتداب على اللجنة التنفيذية الفلسطينية لتوجيه نداء خاص الى الشعب الفلسطيني، تطلب فيه من الشعب عدم الاحتفال بذكرى اربعين شهدائه الثلاثة. وأمام ضغط الانتداب، قامت اللجنة التنفيذية بتوجيه نداء، بتاريخ ١٩٣٠/٧/٢٦، مجّدت فيه الشهداء الثلاثة، واعتبرتهم «ضحية الاستعمار والجشع الاجنبي والسياسة الغاشمة»^(٥٠). وناشد البيان الشعب الفلسطيني بما نصه: «لئن حالت القوة بينكم وبين احتفالكم بذكرى شهدائكم، احتفالاً يليق بعظمة قضيتكم، فانها لا سلطة لها على أرواحكم ونفوسكم، فلولوا وجوهكم غداً، في الساعة الرابعة من النهار، شطر قبورهم، واذكروا مع شهدائكم حريتكم واستقلالكم»^(٥١).

وعلى الرغم من هدوء الاوضاع نسبياً، اثر اعدام الثلاثة، فقد اتخذت سلطات الانتداب البريطاني جملة اجراءات، للحؤول دون قيام اية تظاهرات، أو تجمعات، فلسطينية، وأصدر المندوب السامي تعليماته المشددة بشأن منع التظاهر بالقوة. وقد قوبلت هذه الاجراءات باستنكار اللجنة التنفيذية؛ الا ان سلطات الانتداب لم تتراجع عن تنفيذ تهديداتها، فاقدمت، بتاريخ ١٩٣٣/١٠/١٣، على قمع تظاهرة في القدس بالقوة، الامر الذي أثار استياء اللجنة التنفيذية، ودفعها الى تحدي السلطات بتظاهرة عارمة في يافا بتاريخ ١٩٣٣/١٠/٢٧، وكان في مقدمها رئيس اللجنة التنفيذية بنفسه. وقد اتجهت التظاهرة الى ساحة السراي في يافا؛ وهناك تدخلت قوات الشرطة والجيش البريطاني لمنعها بالقوة من الاستمرار، فسقط من المتظاهرين ما يزيد عن ثلاثين شهيداً وحوالي ستين جريحاً. وكان من بين الجرحى موسى كاظم الحسيني، الذي ضرب بهراوة على رأسه^(٥٢).

ضعف اللجنة التنفيذية وافلاسها

شكّلت اللجنة التنفيذية الفلسطينية الاطار التنظيمي الأكثر شمولية، وتحديداً في التعاطي الفلسطيني مع الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية. وتمكن موسى كاظم الحسيني، منذ توليه رئاسة اللجنة، من ان يشكل جامعاً مشتركاً لبقاء تلك اللجنة، واستمرارها. فقد اجمعت القوى السياسية المشاركة فيها على تأييده، في الرئاسة، دون سواه. وحققت اللجنة التنفيذية، خلال فترة لا تزيد على ثلاث سنوات من تأسيسها، انجازات سياسية بارزة، مثل افشال تعيين المجلس التشريعي والمجلس الاستشاري. وازاء تزايد نشاط اللجنة التنفيذية السياسي، وخشية المندوب السامي البريطاني من عواقبه، بدأت السلطة الانتدابية محاولات لشق الصف الوطني الفلسطيني. وقد تجسدت تلك المحاولات في تأسيس بعض الاحزاب الخارجة عن اطار اللجنة التنفيذية، بغية اضعاف اللجنة وتشتيت الجهود الوطنية. ففي تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٢٣، تمّ تأسيس الحزب الوطني، الذي عقد مؤتمره التمهيدي في القدس، وتمّ خلاله انتخاب سليمان التاجي الفاروقي